استعمل فيه المكان لا فيما يتردد فيه فقصر الافراد الذي يخاطب به من لا يعتقد
الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين
وهو هاهنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود وهاهنا بحث وهو ان تخصيص
بشيء دون شيء شامل للاقسام كلها اما شموله لقصر التعيين فظ واما شموله لقصر
القلب فانك اذا قلت ما زيد الا كاتب لمن اعتقده شاعرا لا كاتبا فقد خصصته بالكتابة
متجاوزا عن الشاعرية فيفوت التقابل بين ما جعل كالتعريف لقصر الافراد وبين
ما جعل كالتعريف لقصري القلب والتعيين قوله وقلما يتحقق تنافيهما من العطف على معمولي
عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب وهو جائز عند بعضهم
قوله وغيرها قد سبق وهو ضمير الفصل وتعريف المسند واشار الى انهما من طرق
القصر المعتبرة اصطلاحا والى وجه عدم ذكرها هنا بقوله قد سبق فعلى هذا طرق
القصر الاصطلاحية ستة فان قيل كما سبق ذكر غيرها فقد سبق ذكر بعضها
وهو التقديم اجيب بانه لعدم اختصاصه بما بين المسند اليه والمسند بخلافهما
ورد بان عموم طريق التقديم قد علم في الباب الرابع فلا يصلح نكتة لاعادة ذكره
والاولى ان يقال ذكره تمهيدا لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق واما نحو زيد
مخصوص بالقيام فليس من القصر الاصطلاحي نعم قد اختلف في طرق
اخر قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلاث الباقية لان النفي والاثبات مصرح
بهما بخلاف غيره ثم النفي والاستثناء لانه متفق عليه مع تمام الاهتمام حيث لم
يسبق له ذكر ثم انما وان كان مختلفا فيها لعدم سبق ذكرها بخلاف التقديم قوله
مثل مثالين الخ ويمكن ان يقال تمثيله بمثالين للاشعار بان كلا من لا وبل من طرق
القصر كما في الشرح بل وان يقال انه اشعار بان غيرهما من العاطفة ليس من طرق
القصر كما هو راي النحويين في لكن وقد سبق ثم ان بل تفيد القصر في النفي فقط
وانما تفيده اذا لم يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه وجعل الكلام مفيدا لثبوت
الحكم اي المسند للتابع لانفيه عن المتبوع وقد سبق ذكر الاقوال في كلمة بل قوله
ويجوز ما شاعر عمرو وتعرض له مع عدم ظهوره تعريضا بتوهم شارح المفتاح
حيث ذكر انه ممتنع لتقديم الخبر على الاسم مع العمل وغيره قوله ومنها النفي والاستثناء
والاستثناء واما المستثنى من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعده من طرق
القصر قال السيد قدس سره ولعل السر في ذلك هو ان المستثنى اذا كان حرا
للمستثنى منه كما في المفرغ من النفي نحو ما جاء الا زيد وكما في الذي يؤول اليه المفرغ
المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ما جاءني احد الا زيد يحسن ان يعتبر اعتقاد
المخاطب للشركة او العكس او تردده في ذلك الحكم وما يقابله من الجزئيات الاخر
واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاءني القوم الا زيدا
وما جاءني القوم الا زيدا وقرات الايام كذا الا لا يحسن فيه ذلك الاعتبار

يصلح مثالا لقصر التعيين وفائدة نفي الغير واثبات المذكور حيث بينا في الوصف
الخ هو التنبيه على رد الخطأ فقط اذ لا اعتقاد عكس فيه قوله انما استعملان قد استعمل
كلمة انما في هذه العبارة لقصر الافراد كما صرح الان نبه انها لمجرد التاكيد قوله
لتضمنه معنى ما والا قيل الموجب للحصر في انما موجود في انما بالفتح فمن قال ان السبب
في افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح ومن قال ان السبب
في اجتماع حرفي التاكيد قال به في انما بالفتح لذلك ومن هنا صرح الزمخشري بان انما بالفتح
تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاول لقصر
الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قوله دون الافراد قيل ذكره تنبيها
على ان المراد نفي دلالته عنده على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله
واشار بلفظ التضمن كما نفهم من لفظ التضمن انه ليس بمعناه حتى كانه يفهم الخ
معنى ما والا فمن انما اي شيء معنى كونه في ضمنه فليتامل قوله لتنبيه اي تضمنه معنى
ما والا كما صرح به في الشرح وحصل من بيانه بيان افادتها القصر ويحتمل ان يرجع
الضمير الى المذكور اي بين المذكور من افادتها ويحتمل ان يرجع الضمير الى
المذكور اي بين المذكور من افادتها القصر وتضمنها معنى ما والا قوله اذ لا معنى
ان نؤتها الخ واما ان نقاعها على تاويل انما حرم الله ما هو المسند فلا يحال الا بكابه
مع ظهور هذا الوجه الصحيح لكن اذ ذكره في الشرح فلذلك لم يتعرض له هنا قوله نحو
المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المثالين لان لكل منهما مناسبة لما نحن فيه اما
الاول فمن حيث ان المسند اليه موصول واما الثاني فمن حيث ان المسند
معرف باللام قوله ولقول النحاة قيل انما يدل على وجود معنى القصر فيها
لا خصوص تضمنها معنى ما والا قلت بل يدل على خصوص تضمنها ما والا فانه
ليس لنا من طرق القصر شيء يثبت به ما بعده وينفي ما سواه الا ما والا مثلا اذا
قلت ما زيد الا قائم فالواقع بعد مجموع ما والا هو قيام زيد مثبت وما سواه
منفي ولا يحصل مثل ذلك شيء من طرق القصر الاخر مثلا لا يصدق في زيد قائم
لا قاعد انها لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه وهو ظاهر وكذا لكل سائرها فتامل
هذا او لا يبعد ان يقال كما انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من لا ضرورة الى القول
بان يقوم في انما يقوم انا فاعل لعدم الغائب مع اجماع النحاة على الياء للغائب غير مفرد
المونث ومثناه ولا الى القول بانه مسند الى المستثنى منه في المعنى لما فيه من مخالفة
الظاهر قوله ولصحة انفصال الضمير معها اذ لا يحصل الفعل والفاعل المضمر
احتمل ان يجب الفصل نظرا الى ان الفصل المقدر كالمحقق ويحتمل ان يكون الصحة بمعنى عدم
الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى
والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا والاول هو الوجه لكن في شرح المفتاح وقد
يقال على الاحتمال الاول الذي هو الوجه لا يبعد ان يكون المراد بالصحة ما يعم
الوجوب فان المراد ان لفظ انا من حيث هو مع قطع النظر عن كونه مقصودا به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)